التحديات الراهنة التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني
في الضفة الغربية وقطاع غزة

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

مخطط البحث

1. **المقدمة.**
2. **مؤشرات اقتصادية، الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.**
3. **بيئة الإعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة.**
4. **دور القطاع الخاص الفلسطيني في النشاط الاقتصادي.**
5. **التجارة الخارجية الفلسطينية.**
6. **الاستثمار المحلي والأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة.**
7. **المالية العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة.**
8. **الفقر حماية المستهلك في الضفة الغربية وقطاع غزة.**
9. **الخاتمة.**

التحديات الراهنة التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني
في الضفة الغربية وقطاع غزة

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

يواجه الاقتصاد الفلسطيني العديد من التحديات أهمها القيود الإسرائيلية التي تعرقل الوصول إلى الموارد الطبيعية والبشرية الفلسطينية (الأرض، والمياه، والكهرباء، والمعرفة، والموروث الثقافي والاتصالات السلكية واللاسلكية، وغيرها)، وكذلك الحد من الفرص الاستثمار. والحصار الجائر على قطاع غزة وعزل القدس الشرقية عن محيطها، والعمل على تقطيع أواصر الأرض الفلسطينية من خلال استمرار سياستها الاستيطانية.

1 – المقدمة:

يعتمد الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير على الكيان الصهيوني بتحديد السياسة النقدية للسلطة الفلسطينية، وتوفير المصادر للمدخلات الفلسطينية، كما أنها سوق هام لتصدير المنتجات الفلسطينية. أدت هذه القيود إلى تشوهات في البنية الهيكلية الاقتصادية الفلسطينية رافقها ضعف في القطاعات الإنتاجية خاصة التصنيع وقطاع الخدمات. بسبب تحكمها بالمعابر الحدودية والايرادات الجمركية، وتدفقات التجارة الخارجية الفلسطينية. [1]

تسعى الحكومة الفلسطينية لإيجاد بدائل للتغلب على مشكلة ضعف الوصول إلى الموارد الطبيعية عن طريق الاستخدام الأمثل والمنتج والابتكار، وتخفيف تأثير عدم الاستقرار السياسي ومصدره الاحتلال الإسرائيلي، من خلال التسويق الكفؤ للفرص الاستثمارية المتاحة في فلسطين، وتعزيز نقاط القوة في الاقتصاد الفلسطيني وفق خطة تنموية فلسطينية، وتكامل الاقتصاد الفلسطيني مع محيطة العربي، وإمكانية الاستفادة من العمل الاقتصادي العربي المشترك وتحقيق التكتل الاقتصادي العربي.

كما تسعى الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال، (الشركاء وهيئة تشجيع الاستثمار على تطوير الخارطة الاستثمارية التي

[1] – الاصلاحات المطلوبة على السياسات الاقتصادية الكلية والمالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر الحوار بين القطاعين العام والخاص المنعقد في كانون الثاني 2014، https://www.pba.ps/contents/180.html

تهدف إلى تحديد الميزة التنافسية لكل محافظة للاستفادة من نقاط القوة في كل منطقة والعمل على تحويل نقاط الضعف إلى نقاط قوة للحد من التفاوت الاقتصادي الموجود بين المحافظات. وهذا يتطلب توجيه بند المشاريع التطويرية في هذه المحافظات لاستغلال الميزة التنافسية التي تتمتع بها لغاية الاستفادة منها وتوجيه الاستثمار إليها). [2]

نهاية عام 2021 (بدأت أنشطة الأعمال في فلسطين بالانتعاش تدريجياً بفضل انحسار حالات الإصابة الجديدة بفيروس كورونا، واستمرار حملة التطعيم، وتخفيف تدابير الإغلاق. وكانت الضفة الغربية هي المُحرِّك الوحيد لتحسن الأداء الاقتصادي، أمَّا اقتصاد غزة فقد ظل في حالة شبه ركود بفعل جولة الصراع الأخيرة التي استمرت 11 يوماً في مايو/أيار. وبلغ معدل النمو 5.4% في النصف الأول من 2021، ويُتوقع له أن يصل إلى 6% هذا العام. لكن من المتوقع أن يتراجع النمو في عام 2022 إلى نحو 3% بسبب تضاؤل سرعة الانتعاش ما بعد كوفيد-19 وبقاء مصادر النمو محدودة). [3]

وأكد كانثان شانكار الممثل المقيم للبنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة: (إن النمو الحالي الذي يقوده الاستهلاك في الضفة الغربية يُعزَى إلى انتعاشٍ انطلق من سنة أساس منخفضة في عام 2020، وهو وضعٌ تفاقم بسبب أزمة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ولا يزال الاقتصاد يعاني من قيود على الحركة والعبور والتجارة – وهي أكبر عائق للاستثمار والوصول إلى الأسواق. ويفتقر هذا الاقتصاد أيضاً إلى مُحرِّكات النمو التي تُفرِز آثاراً إيجابية مستدامة على الاقتصاد وظروف المعيشة. كما أن المسار القادم أمامنا لا تزال تخيم عليه حالة من عدم اليقين، ويتوقف على اتخاذ كل الأطراف جهوداً مُنسَّقة لإنعاش الاقتصاد وتوفير فرص العمل للشباب). [4]

---

[2] – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2021، https://www.mne.gov.ps/ministry.aspx?NewsId=2161

[3] - بيان صحفي 2021/09/11، تقرير للبنك الدولي: الاقتصاد الفلسطيني يُسجِّل نمواً لكن آفاق المستقبل لا تزال غير مؤكدة، القدس، 9 نوفمبر/تشرين الثاني، 2021.

[4] - Kanthan Shankar, World Bank Country Director for West Bank and Gaza, World Bank Report: Palestinian Economy Experiences Growth but Prospects Remain Uncertain, JERUSALEM, November 9, 2021

2 – مؤشرات اقتصادية، الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني:

بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في عام 2016، (بالأسعار الثابتة لعام 2015) حوالي 15.2 مليار دولار أمريكي محققاً نمواً بنسبة 8.9%، مقارنة مع مبلغ 14.0 مليار دولار أمريكي في العام 2015. في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي في العام 2017 حوالي 15.4 مليار دولار، وبمعدل نمو 1.4%، وارتفع ليبلغ 15.6 مليار دولار في عام 2018 محققاً نمواً بنسبة 1.2%، ووصل في عام 2019 حوالي 15.8 مليار دولار محققاً نمواً بنسبة 0.9%.

كما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2016 حوالي 3489.8 دولار، محققاً نمواً بنسبة 6.5%، مقارنة مع العام السابق، أما في العام 2017 فقد انخفض نصيب الفرد بنسبة 0.8% ليبلغ 3463.1 دولار، واستمر التراجع في عام 2018 بنسبة 1.3% وليبلغ 3417.7 دولار، وكذلك استمر التراجع للعام 2019 بنسبة 1.6% ليصل إلى مبلغ 3364.1 دولار.

(على مستوى مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد أشارت نتائج العام 2019، أن مساهمة قطاع الزراعة والصناعة ما زالت متواضعة، حيث بلغت 6.9% للقطاع الزراعي، و13% للقطاع الصناعي، في حين ساهم قطاع الإنشاءات بنسبة 5.7%، و21.4% لقطاع التجارة الداخلية، وشكل قطاع الخدمات النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 27.9%). [5]

يرتكز الاقتصاد الوطني الفلسطيني على ثلاثة قطاعات رئيسة: قطاع الصناعة والخدمات وتعزيز بيئة الاعمال، قطاع التجارة الخارجية والاستثمار، قطاع التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

[5] - تنقيحات الحسابات القومية للفترة (2004–2018)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2021، https://www.mne.gov.ps/ministry.aspx?NewsId=2161

3 – بيئة الإعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة:

يظهر تقرير ممارسة أنشطة الأعمال – التقرير السنوي الذي يصدر عن البنك الدولي، [6] ويبين درجات التقدم أو التراجع من خلال عشرة معايير في أنشطة الأعمال وهي: النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على التسهيلات الائتمانية، حماية المستثمرين، السياسة الضريبية، تنفيذ العقود والاتفاقيات، تسوية حالات الإعسار (التعثر)، وفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 احتلت فلسطين الترتيب 117 عالمياً، وكان ترتيب فلسطين في تقرير عام 2019، في المرتبة 116 عالمياً. [7]

(جاء ترتيب فلسطين حسب تقرير 2020 في بند "بدء النشاط التجاري" 173 عالمياً من أصل 190 اقتصاداً، بينما احتلت الترتيب 148 في استخراج تراخيص البناء، و86 في الحصول على الكهرباء. وجاءت في الترتيب 91 عالمياً في تسجيل الملكية، و25 في الحصول على الائتمان (القروض)، وفي المركز 114 في حماية المستثمرين، و112 في دفع الضرائب، و54 في التجارة عبر الحدود، و123 في إنفاذ العقود، و168 في تسوية حالات الإعسار). [8]

4 – دور القطاع الخاص الفلسطيني في النشاط الاقتصادي:

يعد الدور المهم والحيوي الذي يلعبه القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في النشاط الاقتصادي في أي دولة أساساً لاستمرار الدولة في قدرتها على تنفيذ سياستها الاقتصادية وتوفير الخدمات الاساسية لأفراد المجتمع ورفع معدلات النمو الاقتصادي. وتتبع أهمية دور القطاع الخاص من المهمة الملقاة على عاتقه في احداث وخلق فرص العمل في سوق العمل. إلا أن القطاع الخاص الفلسطيني، يعمل تحت ظروف قاسية بفعل الاحتلال، أعاقت قدرته على التطور والتقدم ومنعته من القيام بالدور المرجو منه كما هو الحال

---

[6] – التقرير حول اقتصادات 190 دولة من دول العالم، يبين مجالات تقدم أو تراجع أنشطة الأعمال.

[7] – الأرقام والبيانات بالأسعار الثابتة، وسنة الاساس 2015، وهي لا تشمل الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي عنوة بعد احتلاله للضفة الغربية عام 1967، بيانات عام 2021 تقديرية.

[8] - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2021، مصدر سابق.

في الدول الاخرى. فقد عمدت السلطات الإسرائيلية ومنذ احتلالها للأراضي الفلسطينية في عام 1967 الى إحباط محاولة الانطلاق والنهوض بالواقع الاقتصادي.

(ولم تتغير السياسات التعسفية لسلطات الاحتلال الاسرائيلي كثيرا بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994. ومع استمرار تصعيد الإجراءات والسياسات الاحتلالية من إغلاق للمعابر وفرض قيود على حركة التجارة والبضائع، وفرض قيود على حركة الأموال والأفراد بين الضفة وغزة من جهة ومع العالم الخارجي من جهة أخرى ما هي إلا محاولة لجعل القطاع الخاص يتكبد مزيداً من الخسائر وتتشتت قدراته المالية والإنتاجية ويضعفه تجارياً للإبقاء على حالة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وذلك لسببين رئيسيين أولهما ان إسرائيل تستطيع الضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية والحصول على تنازلات من خلال ضعف الاقتصاد وتجويع المواطنين، والسبب الثاني هو أن أي قوة للاقتصاد الفلسطيني سوف تكون على حساب الاقتصاد الإسرائيلي). [9]

والجدير بالذكر أنه ومنذ قيام السلطة الوطنية في عام 1994 وحتى الآن لا توجد سياسات اقتصادية واضحة تتعلق بالتنمية الزراعية أو الصناعية أو السياحية، التي تعد مصادر الدخل الرئيسة، حيث أهملت الزراعة والمناطق الزراعية وتنمية الموارد الزراعية واعتمدت السلطة على المنتجات الاسرائيلية، في حبن كان من الممكن ان تتطور الزراعة والمنتجات الحيوانية في الأراضي الفلسطينية لدرجة قدرتها على منافسة المنتجات الاسرائيلية.

كما أهملت الصناعة تماماً، وبناء مصنع في فلسطين يحتاج الى عدة ملايين حتى ينتج، لعدم توفر الأراضي لإقامة المشاريع الصناعية، وضعف البنية التحتية – الكهرباء والماء والصرف الصحي – وتكلفتها عالية جداً، كذلك البناء والتشييد، إضافة الى عدم توفر اي دعم من قبل السلطة سواء في الانتاج أو التمويل أو دعم التصدير، وهذا ينسحب على السياحة أيضاً.

---

[9] - الاصلاحات المطلوبة على السياسات الاقتصادية الكلية والمالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر الحوار بين القطاعين العام والخاص المنعقد في كانون الثاني 2014، https://www.pba.ps/contents/180.html

(يعمل القطاع الخاص جاهداً للحد من البطالة والفقر وتأمين مستوى معقول من العيش الكريم لجميع المواطنين. ويرى القطاع الخاص أن الازدهار الاقتصادي ورفاهية المجتمع ليس فقط أحد مسؤولياته الوطنية والاجتماعية وإنما يخدم أيضا مصالحه المباشرة. ولهذا فهو يدعم جهود الحكومة الرامية لتمكين المجتمع الفلسطيني اقتصادياً وتعزيز مقومات صموده في مواجهة خطط الاحتلال. فالقطاع الخاص يدعم جهود الاصلاح وتطبيق السياسات الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات). [10]

5 – التجارة الخارجية الفلسطينية:

تولي السلطة الفلسطينية اهتماماً كبيراً بالإستراتيجية الوطنية لزيادة حجم الصادرات وتعمل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والمحلي، حيث تم تعديل قانون الاستثمار الفلسطيني في عام 2014 لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وإصدار القوانين الاقتصادية اللازمة لذلك.

تزايدت نسبة العجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي الفلسطيني لتصل إلى (54.0%) من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2005–2011. وبلغ حجم الواردات من السلع والخدمات حوالي 4 مليار دولار، بينما لم تتجاوز قيمة الصادرات مبلغ 500 مليون دولار في عام 2011. وتعد هذه النسبة مرتفعة مقارنة ببعض الدول العربية المجاورة كالأردن، حيث بلغت نسبة العجز في الميزان التجاري السلعي والخدمي الأردني بالمتوسط 38.5% من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2005–2007.[11]

كما تزايد العجز في الميزان التجاري السلعي الفلسطيني من مبلغ 5.9 مليار دولار في عام 2017، إلى مبلغ 6.5 مليار دولار أمريكي في عام 2018 بنسبة 12.4%، نتيجة ارتفاع قيمة الواردات بنسبة 11.7% في حين ارتفعت قيمة الصادرات الفلسطينية السلعية بنسبة 8.5% لتبلغ 1155.6

---

[10] - الاصلاحات المطلوبة على السياسات الاقتصادية الكلية والمالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، المصدر السابق.

[11] - وفقاً للحسابات القومية الفلسطينية، سلطة النقد الفلسطينية، المؤشرات الاقتصادية للدول العربية، الموقع الإلكتروني.

مليون دولار في العام 2018، مقابل 1064.9 مليون دولار في العام 2017.

تدني نسبة الصادرات من السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، وتراوحت بين 12%- 16% بالمتوسط في السنوات الاخيرة مقابل ارتفاع نسبة الواردات من السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وتراوحت ما بين 70.0% - 73.0%، وهذا يؤكد أن الاقتصاد الفلسطيني يعد اقتصاداً مستورداً بالدرجة الأولى. كما أن ارتفاع نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي تعني ارتفاع نسبة تسرب الاحتياطي من العملات الأجنبية للخارج، وهو ما يؤدي إلى تراجع الطلب (انخفاض الإنفاق) المحلي، مما يؤثر سلباً على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، بتأثير مضاعف الإنفاق والاستهلاك. [12]

(نتيجة الإجراءات الإسرائيلية القمعية بحق الاقتصاد الفلسطيني وذلك لزيادة تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، تستحوذ التجارة الخارجية مع إسرائيل على النصيب الأكبر سواءاً للواردات أو الصادرات، شكلت الواردات الفلسطينية السلعية من إسرائيل حوالي 55.5% من إجمالي قيمة الواردات خلال العام 2018، في حين كانت هذه النسبة 55.3% في العام 2017، إما على صعيد الصادرات الفلسطينية السلعية من إسرائيل فقد شكلت خلال العام 2018 ما نسبته 83.7%، مقابل 82.5% في العام 2017. وتجدر الاشارة هنا الى ان نسبة الواردات السلعية الفلسطينية من اسرائيل من اجمالي الواردات قد تراجع بحوالي 14% خلال السنوات الخمس الأخيرة). [13]

[12] - الاصلاحات المطلوبة على السياسات الاقتصادية الكلية والمالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، مصدر سابق.

[13] - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2021، مصدر سابق.

جدول (1): أهم السلع المصدرة والمستورد 2018					
الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
السلعة	النسبة %	القيمة مليون دولار	السلعة	النسبة %	القيمة مليون دولار
حجر بناء	13.0	150.7	الطاقة الكهربائية	8.5	558.5
اكياس بلاكتيك	4.3	49.9	سولار (ديزل)	5.2	338.8
زيت الزيتون بكر	3.8	44.4	إسمنت بورتلاند	2.9	187.6
حديد خردة	3.5	40.9	بنزين	2.7	174.8
سجائر	3.1	36.1	سجائر	2.6	168.0
رخام ومرمر	2.8	32.7	محضرات لتغذية الحيوانات (اعلاف)	2.5	166.6
صالونات منجدة	2.6	30.5	ادوية	2.1	134.4
	2.6	30.2	غاز طبيعي	1.8	115.5
اثاث خشبي لغرفة النوم	2.6	29.7	هواتف نقالة	1.6	103.1
خيار طازج	2.5	28.6	قضبان من سبائك الصلب غير الفولاذ	1.5	99.5
المجموع	41.0	473.7	المجموع	31.3	2046.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات احصاءات التجارة الخارجية 2018.

تعد إسرائيل الشريك الأكبر للأراضي الفلسطينية في تجارتها الخارجية، حيث تقوم نحو 80 وكالة تجارية إسرائيلية، تعود ملكيتها لشركات إسرائيلية، باستيراد وتصدير سلع لها بدائل في الأسواق العربية (مصر والأردن)، وتصل نسبة ما تستورده فلسطين من إسرائيل إلى نسبة 86 % من إجمالي مستوردات الأراضي الفلسطينية، أما نسبة ما تستورده فلسطين من مصر والأردن لا تتجاوز نسبة 1% من كل منهما، وهذا يعني أن فلسطين نستورد نسبة 10% من مجموع صادرات إسرائيل التي بلغت في عام 1999 حوالي 24 مليار دولار و بذلك تحتل فلسطين الموقع الرابع بين المستوردين من إسرائيل بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية. [14]

[14] - تبعية الاقتصاد الفلسطيني وسياسة العقوبات الاقتصادية الإسرائيلية وآثارها، اتحاد الغرف التجارية الصناعية والزراعية الفلسطينية، "الراصد الاقتصادي لأداء القطاع الخاص" كانون أول 2000 https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2581

6 – الاستثمار المحلي والأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة:

تعمل هيئة تشجيع الاستثمار على خلق مناخ استثمار مناسب لجذب الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر سعياً لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في فلسطين، وتوفير خدمات متطورة للمستثمرين المحليين والأجانب، وتسهيل عملية التواصل بين القطاع الخاص والحكومة، عن طريق النافذة الواحدة لخدمات المستثمرين، ومنح حوافز مجزية للاستثمار كالإعفاءات الضريبية لجذب استثمارات جديدة بأحدث وسائل الترويج، مما يضمن وجود بيئة استثمارية مناسبة في فلسطين.

بلغ حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في فلسطين حتى نهاية عام 2018 حوالي 1758 مليون دولار، تتركز نسبة 64.3% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المؤسسات المقيمة في فلسطين في مجال الوساطة المالية، ونسبة 30.0% في قطاع الخدمات الاخرى كالتجارة الداخلية والسياحة، في حين بلغت حجم الاستثمار في القطاع الصناعي نسبة 3.5% فقط. [15]

(أشارت هيئة تشجيع الاستثمار إلى أن هناك بيانات مشجعه خلال العام 2017، حيث منحت الهيئة حوافز استثمارية ل 41 مشروع وبحجم استثمار وصل 64.5 مليون دولار أمريكي، أما في عام 2018 بلغ عدد المشاريع المسجلة (استثمار مسجل) 30 مشروع برأسمال 42.2 مليون دولار، وارتفع عدد المشاريع مسجلة في هيئة تشجيع الاستثمار خلال عام 2019 لتصل الى 54 مشروع برأسمال 64.8 مليون دولار). [16]

جدول (2): المشاريع التي منحت حوافز حسب قانون تشجيع الاستثمار حسب القطاع الاقتصادي خلال الفترة 2016 – 2020 (مليون دولار)

القطاع الاقتصادي	2016		2017		2018		2019	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	**القيمة**
صناعي (تشمل مشاريع الطاقة)	10	6.5	26	39.7	18	26.4	43	**50.4**
سياحي	2	1.1	5	5.4	4	9.9	8	**10.2**
زراعي	1	0.3	7	6.0	2	0.5	1	**1.3**

[15] - المصدر السابق، نتائج مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات المقيمة في فلسطين لعام 2018.

[16] - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2021، مصدر سابق.

طاقة متجددة	–	–	–	5	2.3	–	–	–
خدمات أخرى	1	1.2	3	1	13.5	2	3.1	**2.9**
المجموع	14	9.1	41	30	64.6	54	42.2	**64.8**

المصدر: هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية.

وتشير نتائج مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات المقيمة في فلسطين لعام 2018 إلى أن 81.3% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المؤسسات المقيمة في فلسطين قادمة من الأردن، و7.2% من قطر، و2.6% من مصر.

7 – المالية العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة:

تواجه أوضاع المالية العامة للسلطة الفلسطينية تحدياتٍ جسيمة. بالرغم من تزايد عائدات المالية العامة، وارتفاع الإنفاق العام بالمعدل نفسه وتراجع المساعدات إلى مستوى متدنٍ قياسي. زادت الضغوط على المالية العامة جراء الاستقطاعات الإضافية التي قامت بها الحكومة الإسرائيلية من الإيرادات الضريبية الشهرية التي تقوم بتحصيلها لحساب السلطة الفلسطينية (إيرادات المقاصة).

بعد حساب الدفعة المُقدَّمة من إيرادات المقاصة التي قدَّمتها الحكومة الإسرائيلية للسلطة الفلسطينية، والتمويل المقدم من المانحين، ربما يصل عجز موازنة السلطة الفلسطينية إلى 1.36 مليار دولار في عام 2021. وقد تواجه السلطة الفلسطينية صعوبات في الوفاء بالتزاماتها الجارية في نهاية العام. إضافة إلى أن السلطة الفلسطينية لم تعد قادرة على الاقتراض من البنوك المحلية، لذلك ربما تضطر لزيادة تراكم المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص، الأمر الذي قد يؤدي إلى سحب مزيد من السيولة في السوق. لا تزال فجوة التمويل المتوقعة كبيرة جداً.

يدعو تقرير للبنك الدولي المانحين إلى مساعدة السلطة الفلسطينية في خفض عجز الموازنة، كما يدعو الحكومة الإسرائيلية إلى معالجة بعض تسرُّبات الموارد من المالية العامة التي لا تزال قائمة. مثال، (تقوم الإدارة المدنية الإسرائيلية بتحصيل الإيرادات الضريبية من الشركات العاملة في المنطقة (ج)، وتُحصِّل الحكومة الإسرائيلية رسوم المغادرة في معبر جسر

اللنبي، ولكن لم يحدث تحويل منتظم لهذه الإيرادات إلى السلطة الفلسطينية كما تقضي الاتفاقيات المُوقَّعة. وإذا تم صرف بعض هذه الأموال، فسوف يتيح تمويلاً سريعاً تشتد الحاجة إليه في هذه الأوقات الصعبة. وفضلاً عن الأولويات العاجلة، يجب أن تبذل السلطة الفلسطينية جهوداً لوضع المالية العامة في مسارٍ أكثر استدامةً من خلال توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين إدارة نظام معاشات تقاعد القطاع العام السخي، والإحالات الطبية، وتحسين البيئة التنظيمية لتصبح أكثر ملاءمة للاستثمار ونمو القطاع الخاص). [17]

يبدو أن الخيارات المقترحة لمواجهة تحديات المالية العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة هي:

- زيادة الايرادات (الضريبية وتحصيل الرسوم) عبر توسيع طاقة الاقتصاد المحلي الإنتاجية وتحسين الجباية الضريبية من خلال توسيع مطارح الضريبة والحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
- ترشيد النفقات العامة، من خلال جدولتها على قاعدة "الأولى فالأولى"، وتحسين كفاءة الإنفاق ووقف هدر المال العام.
- الاقتراض حسبما تسمح به القوانين والأنظمة النافذة، وذلك إمَّا من خلال السوق المصرفي أو السوق المالي.
- استقطاب المساعدات العربية والدولية.

أما الأسس الرئيسة المقترحة لتقليص العجز المالي:

1. العدالة في توزيع العبء الضريبي.
2. تحفيز الاقتصاد وخلق فرص للاستثمار لتحقيق التنمية المستدامة.
3. وحدة الوطن والاقتصاد والخزينة الفلسطينية.

8 – الفقر حماية المستهلك في الضفة الغربية وقطاع غزة:

ارتفع معدل الفقر في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2017 ليصل إلى نسبة 29.2% مقارنة مع نسبة 25.8% في عام 2011. كما وصل الفقر المدقع إلى نسبة 16.8% في عام 2017، مقارنة مع نسبة 12.9% في

[17] - بيان صحفي 2021/09/11، تقرير للبنك الدولي: الاقتصاد الفلسطيني يُسجِّل نمواً لكن آفاق المستقبل لا تزال غير مؤكدة، القدس، 9 نوفمبر/تشرين الثاني، 2021.

عام 2011، بواقع نسبة 5.8% في الضفة الغربية عام 2017 مقابل نسبة 7.8% في عام 2011، أما في قطاع غزة فقد بلغ معدل الفقر المدقع نسبة 33.7% في عام 2017 مقابل نسبة 21.1% في العام 2011. وتجدر الإشارة إلى أن معدلات الفقر تزداد كلما زاد عدد إفراد الأسرة، حيث بلغ معدل الفقر نسبة 36.9% بين الأسر التي عدد أفرادها 8-9 فرد، وارتفع إلى نسبة 61.1% بين الأسر التي عدد أفرادها يزيد عن 10 أفراد.

في الضفة الغربية وقطاع غزة هناك تقارب في معدلات الفقر ما بين الأسر التي يعيلها الرجال أو النساء، حيث بلغ نسبة 30.6% لدى الأسر التي تعيلها النساء مقابل نسبة 29.2% للأسر التي يعيلها الرجال، مع الإشارة إلى أن النساء تعيل 10.1% من الأسر الفلسطينية. [18]

جدول (3): نسب الفقر بين الأفراد وفقا لأنماط استهلاك الأسرة الشهري في فلسطين حسب المنطقة

المنطقة	2009	2010	2011	2017
فلسطين	26.2	25.7	25.8	29.2
الضفة الغربية	19.4	18.3	17.8	13.9
قطاع غزة	38.3	38.0	38.8	53.0

https://www.mne.gov.ps/ministry.aspx?NewsId=2161 ا

أصدرت السلطة الفلسطينية قانون لحماية المستهلك في عام 2005 وتم تعديله في عام 2014، وتقوم وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية بتطبيق هذا القانون وتعديلاته، إضافة إلى قانون حظر ومكافحة منتجات وخدمات المستوطنات الإسرائيلية الصادر في عام 2010، لضمان سلامة السلع وتوفير البضائع والخدمات ذات الجودة العالية وبأسعار مقبولة للفلسطينيين.

وتساعد الجهود التي تقوم بها الجهات الرقابية المختلفة بوصفها شريكا رئيسيا في بناء أسس النشاطات الاقتصادية المحلية وتنظيم العلاقات التجارية وضبط السوق وتحقيق الأمان في كافة المعاملات التجارية، كما تسعى السلطة لتنظيم العلاقة بين التاجر والمستهلك مؤكدة على دور الحكومة

[18] - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2021، https://www.mne.gov.ps/ministry.aspx?NewsId=2161

بأجهزتها الرقابية الرسمية ممثلة بالمجلس الفلسطيني لحماية المستهلك والإدارة العامة لحماية المستهلك ولجنة تنظيم السوق في توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم.

مع التأكيد على (تطبيق نظم الجودة ووضع السياسات والخطط التنموية لرفع الأداء لتنظيم حلقات السوق المختلفة، ومراقبة التعاملات التجارية، وإعطاء الاهتمام لآلية مراقبة السلع وذلك حرصا على الصحة العامة للمجتمع وسلامة وجودة السلع والخدمات وحماية المواطنين من أساليب الغش والخداع).

انطلاقاً من أهمية السلامة الغذائية في فلسطين وتماشياً مع المعايير الدولية لأنظمة وقوانين وهيئات سلامة الغذاء يتم بذل الجهود المتواصلة بالتنسيق وزارات الاقتصاد والصحة والزراعة لإنجاح المبادرات والمشاريع الخاصة بسلامة الغذاء. وفي هذا الإطار شاركت الوزارة بشكل فعال في جميع المشاريع والأنشطة المتعلقة بسلامة الغذاء، في إطار مشروع منظمة الفاو في إعداد مسودة الإستراتيجية الوطنية لسلامة الغذاء، والإطار الوطني لسلامة الغذاء، واستراتيجيه صحة النبات.

9 – الخاتمة:

يظل الاقتصاد الفلسطيني في يواجه العديد من التحديات كالتبعية شبه الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي من خلال سيطرة إسرائيل على التجارة الخارجية الفلسطينية وسيطرتها على المعابر، بالإضافة إلى التدمير المبرمج لشبكات البني التحتية الفلسطينية كالطرق والكهربائية والمياه والاتصالات، وربط الأراضي الفلسطينية بالبني التحتية الإسرائيلية. وتجدر الإشارة إلى عدم قيام السلطة الفلسطينية خلال السنوات الماضية بالعمل على تقليل التبعية للاقتصاد لإسرائيلي، كما أدت الاتفاقيات التعاقدية خلال المرحلة الانتقالية إلى تعميق هذه التبعية. كذلك ضعف الاقتصاد الفلسطيني وعدم قدرته على التجاوب مع متغيرات عميقة ومفاجئة في فترة زمنية قصيرة.

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

Email: moustafa.alkafri@gmail.com